مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
مؤتمر اللغة العربية وآدابها الدولي الثاني // أربيل 30 - 31 / 7 / 2025
الجزء الثاني
أيلول / 2025
doi.org/10.52866/esj.2025.05

# الآراء النحوية المردودة عند أبي حيان الاندلسي في كتابه التذييل والتكميل

م. د. عبد جواميرشاطي بحر الكروي
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية محافظة ديالى

**مستخلص:**

بعد أن جست في كتاب (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) الذي صَنْعَةُ الأستاذ البارع العلامة أبي حيان الاندلسي محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي الغرناطي النفزي، جياني الأصل، (ت 745) أخذتُ في هاجسي أنْ اتناول «الآراء النحوية المردودة عند أبي حيان وما جاء بها في كتابه بغية الكشف عن آراء شخصية علمية نحوية، خاصة وأنَّ أبي حيان يعد من كبار الادباء والنحويين، ومن أئمة البيان المعتبرين، ولقد بـيَّنّ البحث الآراء النحوية المردودة عند ابي حيان الأندلسي، واعتنى البحث في هذه الآراء في كتاب التذييل والتي تناولت المردودة منها عنده، وقد وقع الاختيار على بعض الآراء لكثرتها خاصة وأنّ كتاب التذييل والتكميل فيه الكثر من الآراء النحوية والمردودة، وهي القاعدة الأساسية فيه.

وقد قسمتُ البحث على مبحثين كان الأول في الآراء النحوية المردودة في الأسماء، والثاني كان في الآراء المردودة في الحروف .

# The grammatical views rejected by Abu Hayyan al-Andalusi in his book Al-Tadheel and al-Takmil

Dr. Abed Jawameer Shatti
Ministry of Education / General Directorate of Education in Diyala Governorate
Aleradaorg76@gmail.com

**Abstract :**

If you are just looking at the book (Al-Tadheel and Al-Takmil fi Sharh Kitab Al-Tashil), which was written by the distinguished and distinguished professor Abu Hayyan Al-Andalusi Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan Athir al-Din Al-Andalusi Al-Garnati Al-Nafzi, originally from Gibraltar (d. 745), I am obsessed with addressing the rejected grammatical opinions of Abu Hayyan and what is stated in his book, where personal scholarly opinions are discovered, especially since Abu Hayyan is considered one of the most prominent literary and grammarians, and one of the most respected scholars of rhetoric. For the purpose of this research, I examined the rejected grammatical opinions of Abu Hayyan Al-Andalusi. I focused on examining these opinions in the book Al-Tadheel, from which the rejected opinions were derived. I chose some opinions due to their abundance, especially since the book Al-Tadheel wa Al-Takmil contains the majority of the influential grammatical opinions, which are the basic ones.

I divided the research into two sections. The first section deals with the rejected grammatical opinions regarding nouns, and the second section deals with the rejected opinions regarding letters.

## المقدمة

الحمد لله رَبِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على خاتمِ الانبياءِ المُرسلين، وعلى آلهِ الأبرار وصحبه الأخيار ومَنْ تَبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدين.

وبعد فلا شكَّ أَنَّ علم اللغة العربية من أشرف العلوم، وأجلَها قدراً، وأَغناها معنى، واكثرها صدقاً ونفعاً، وأَثبتها قوة؛ لأنَّها لغة القرآن الكريم، ولغة اهل الجنة، فضلاً عن أَنَّه به تَمَّ الكشف عن أسرار القرآن الكريم، وبيان أحكام قواعده وتعدد آياته، واشتغل العلماء بعجائب آياته فظهرت فيه الطف العبارات وأسمى الكلام.

ولقد أطلعت وأَنا اجوس بين فهارس العلماء وآثارهم على كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل وعلى آثاره عموما، ووجدت في نفسي ميالاً إلى بحث «في الآراء النحوية المردودة لأبي حيان الأندلسي لأكشف في ذلك عن شخصية علمية نحوية بارز،

واقتضت دراسة البحث أن ينقسم على مبحثين كان الأول في الآراء المردودة في الاسماء، وأما فكان في الآراء المردودة في الحروف، وقد تناولت عينات من آرائه النحوية المردودة لكثرتها في كتابه، ثم تلاها تمهيداً وتليها خاتمة.

أَمَّا المبحث الأول، فقد تناولت الآراء المردودة في (دخول الفاء على خبر المبتدأ، وإضافة المصدر إلى الفاعل، ونصب الاسم المتقدم على فعله)، أَمَّا المبحث الثاني فتناولت فيه الآراء المردودة في الحروف في (نصب لا النافية للجنس النكرة، وكأَنَّ مركبة).

وختمت البحث بخلاصة للنتائج التي توصلت إليها في دراستي.

وإذ أتقدَّم بهذا البحث أحسب أنَّ ما أقدمه هو جهد المقل، ولكنني اعتمدت على ما أتيح لي، وآمل أنْ أكون قد وفقت في بيان المكانة الحقيقية العالم أبي حيان الأندلسي ومكانته العلمية والنحوية في التذييل والتكميل.

## التمهيد:

المراد بالحكم النحويّ هو ((إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا))[1]، وهو وضع الشيء في موضعه، ويُقسم على خمسة أنواع: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وجائز، كما أنّ الحكم الشرعي خمسة أنواع: واجب، ومندوب، ومباح، ومكروه، ومحظور (حرام)[2].

والأحكام النحوية في المجمل نوعان: أصول لم يختلفوا فيها، وفروع اختلفوا فيها، وذهبوا فيها مذاهب شتى[3].

المردود في اللغة: اسم مفعول من ردّ: المرفوض[4]، وهو صرف الشيء، والمردود: المصروف، تقول: ردَّهُ عن طريقهِ ،ي: صرفهُ عنها، ويأتي المردود بمعنى الممنوع والمرفوض، والرَّدُ: المنع والرَّفضُ، وردَّ خطأَهُ أي لم يقبله، وضد المردود: المقبول، وأصل الردِّ: الإرجاع والإعادة، تقول: ردَّهُ إلى منزله يردُّهُ ردًّا أي أعاده، وردَّ إليه جوابًا، أي: أرجعه وأرسله[5].

وفي الاصطلاح: على خلاف المقبول، فهو ما يكون قاصرًا عن إفادة الغرض وذلك بأن لا يكون

---

(1) التعريفات للشريف الجرجاني 92.

(2) المحصول في علم أصول الفقه للرازي 93/ 1.

(3) ينظر: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة (دكتوراه) 14.

(4) المعجم المفصل في النحو 964/ 1.

(5) ينظر: مقاييس اللغة 386/ 2، ولسان العرب 172/ 3، والمعجم الوسيط 337.

على شرط القبول الذى هو إفادة الغرض المطلوب بتمامه[1]، الْمُرْدُود: هُوَ الَّذِي يَجِيء على خلاف الْقيَاس وَلَا يقبل عِنْد الفصحاء والبلغاء[2].

وأبو حيان الأندلسي: هو محمد بن يوسف بن علي ين يوسف ين حيان أثير الدين الأندلسي الغرناطي النفزي[3]، جياني الأصل، غرناطي المولد وُلِدَ في غرناطة في أواخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة وقيل: إن مولده كان في «طمخشارش» بلدة قرب غرناطة، أو ضاحية لها[4].

عاش أبو حيان إحدى وتسعين سنة، كانت حافلة بالدرس والتدريس والتصنيف، واخذ من علماء مشهورين في الأندلس وإفريقية ومصر والحجاز كابن الضائع والأُبذي وابن الزبير وابن النحاس، واستمر يتلقى العلم عن الأئمة في شتى الفنون حتى غدا نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه مقرئه ومؤرخه وأديبه، واخذ عنه أكابر عصره، وصار تلامذته أئمة وأشياخًا في حياته، كابن مكتوم والمرادي والسمين الحلبي وابن هشام وناظر الجيش وابن عقيل، وخلف تراثًا ضخمًا في النحو والتصريف واللغة والتفسير والحديث والفقه والقراءات والتاريخ والتراجم والنقد والبلاغة والشعر، كالبحر المحيط، والتذييل والتكميل، وارتشاف الضرب، ومنهج السالك والتذكرة[5].

ويُعد كتاب (التذييل والتكميل) أضخم كتاب في موضوعه، فقد قيل فيه وفي كتابه (ارتشاف الضرب)، ((وَلم يؤلف فِي الْعَرَبيَّة أعظم من هذَيْن الْكِتَابَيْنِ، وَلَا أجمع وَلَا أحصى للْخلاف وَالْأَحْوَال))[6]، وهو اوسع كتب أبي حيان وأعلاها شأنًا، وأثرها دلالة على شخصيته الموسوعية.

ولم يكن أبو حيان في كتابه (التذييل والتكميل) منكبًا على مجرد تفسير عبارة هنا وبيان موضوع استشهاد هناك أو التعليق على قراءة في موضع ثالث، بل كان متن (التسهيل) الأرضية التي يرتكز عليها شرحه ونقطة انطلاقه إلى عوالم الدرس النحوي وأصوله.

وقد قسمت البحث على مبحثين الاول كان في ردود أبو حيان في الاسماء والثاني كان في ردود أبو حيان بالحروف.

## المحث الاول:
## ردود أبو حيان في الأسماء

### دخول (الفاء) على خبر المبتدأ

تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوبًا بعد (أمَّا) إلا في ضرورة أو مقاربة قولٍ أغنى عنه القول، وتدخل جوازًا بعد المبتدأ الواقع موقع من الشرط أو ما أُختِها وهو (أل) الموصولة بمستقبل عام، أو غيرها موصولًا بظرف أو شبهه، أو بفعل صالح للشرطية، أو نكرة عامة موصوفة لأحد الثلاثة، أو مضاف إليها مشعر بمجازاة، أو موصوف بالموصول المذكور، أو مضاف إليه.

ذكر سيبويه: ((إذا تضمّن المبتدأُ معنى الشرط، جاز دخولُ الفاء على خبره، وذلك على نوعَيْن:

(1) مواهب الفتاح في شرح تخليص المفتاح 2/ 230
(2) الكليات 1/ 529، وينظر: موسوعة مصطلحات ابن خلدون والشريف علي محمد الجرجاني 2/ 231، والتعريفات 1/ 164.
(3) ينظر: ترجمته في كتاب (أبو حيان النحوي) للدكتورة خديجة الحديثي وفي كتب التراجم
(4) أبو حيّان النحوي الأندلسي وَمنهجه في كتابه ارتشاف الضربْ من لسان العَرب 1/ 1.
(5) التذييل والتكميل 1/ 8.
(6) بغية الوعاة 1/ 282، و ينظر التذييل 1/ 9، والأصول 1/ 230، وسر صناعة الاعراب 304، والخصائص 1/ 317

الاسمُ الموصولُ، والنكرةُ الموصوفةُ إذا كانت الصلةُ أو الصفةُ فعلاً أو ظرفًا، كقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَموَلَهُم بِالَّيلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُم أَجرُهُم عِندَ رَبِّهِم وَلاَ خَوفٌ عَلَيهِم وَلَا هُم يَحزَنُونَ﴾ [البقرة: 274] وقولهِ: ﴿وَمَا كُم مِّن نِعمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: 53]، وكقولك: (كلُّ رجلٍ يأتيني، أو في الدار فله درهمٌ)، فإذا دخلتْ (لَيْتَ) أو (لَعَلَّ)، لم تدخل الفاءُ بالإجماع. وفي دخولِ (إنَّ) خلافٌ بين الأخفش وصاحبِ الكتاب))[1].

وذكر الزمخشري في المفصل ذلك بقوله: ((إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره، وذلك على نوعين الاسم الموصول، والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَموَلَهُم بِالَّيلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُم أَجرُهُم عِندَ رَبِّهِم وَلاَ خَوفٌ عَلَيهِم وَلَا هُم يَحزَنُونَ﴾ [البقرة: 274] وقولهِ: ﴿وَمَا كُم مِّن نِعمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: 53]، وقولك: (كلُ رجلٍ يأتيني، أو في الدار فله درهم))[2]..

وقال الشارح: اعلم أنَّ الأسماء على ضربَيْن: منها ما هو عارٍ من معنى الشرط والجزاءِ، وضربٌ يتضمّن معنى الشرط والجزاء، فالأوّلُ نحوُ: «زيد» و«عمرو» وشِبْهِهما، فما كان من هذا القَبيل لم يدخل الفاءُ في خبره. تقول: «زيدٌ منطلق» ولو قلت: «زيدٌ فمنطلقٌ» لم يجز، وكان أبو الحسن الأخفشُ يُجيز ذلك على زيادةِ الفاء، وذكر أن ذلك ورد عنهم كثيرًا، حَكَى: «أخوك فوُجِد» على معنَى «أخوك وُجِد» والفاءُ زائدة وأنشد[3]))[4].

**وَقَائِلَةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فَتاتَهم**
**وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا**

وفي مسألة دخول (الفاء) على خبر المبتدأ جوازًا، ففي هذه المسألة اختلف النحويون، فمنهم من أجاز دخول (الفاء) وإن لم يكون الموصول عامًا، فلكونه عامًا فقد زعم هشام أنَّ الموصول إذا وُصف أو أُكد لم يجز دخول الفاء في خبره، فلا يجوز عنده ان تقول: (الذي يأتيك نفسُه فلهُ درهم، لأنك لا تريد ان تخص رجلًا بعينه، وإنما تريد، كلُّ من كان منه إتيان فله درهم، فإذا قلت: (نفسُه) ذهب معنى الجزاء، ومما أخذ برأيهم فيه دخول الفاء على الخبر إذا كان أمرا كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقطَعُوا أَيدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 38]، وقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى فَاجلِدُوا﴾ [النور: 2]، والجُمهُور تؤلوا الآيَتَيْنِ على الإضمَار وهذا مَا جزم بِهِ ابْن مَالك وَنقل عَن الكُوفِيّين والمبرد والزجاج وذهب سِيبَوَيْهِ وجمهور البصريين إِلَى منع دُخُول الفَاء فِي هذِه الصُّورَة وخرَّجُوا الآيتَيْن ونحوهمَا على حذف الخبر أَي فِيمَا يتْلى عليكُم الزَّانِيَة أَي حكم ذَلِك[5].

وقد جاء رد أبو حيان الأندلسي بقوله: ((فأما ما اعتلَّ به الفراء من أن مثل هذا لا يُنصب لأنَّ تأويله الجزاء فتعليلٌ غير صحيح؛ لأنَّ تعليل الجزاء

(1) شرح المفصل 250/ 1، وينظر: الكتاب 1/ 138.
(2) ينظر: المفصل 47/ 1

(3) البيت من الطويل ولم اقف على قائله وهو بلا نسبة في الأزهية ص 243؛ والجنى الداني ص 71؛ وخزانة الأدب 1/ 315، 455، 4/ 369، 8/ 19، 11/ 367؟ والدرر 2/ 36؛ والرد على النجاة ص 104؛ ورصف المباني ص 386؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 413؛ وشرح الأشموني 1/ 189؛ وشرح التصريح 1/ 299؛ وشرح شواهد الإيضاح ص 86؛ وشرح شواهد المغني 1/ 468، 2/ 873؛ والكتاب 1/ 139،
(4) شرح المفصل 250/ 1.
(5) ينظر: همع الهوامع 403/ 1 و 133/ 3.

لا وجه له لمنعه النصب؛ لأنَّ الاسم في الجزاء ينتصب))[1]، ومما اجازه الفراء قولنا: (ضاربٌ عمرًا فله دينار حاملًا ذلك على معنى قولنا: (كلُ رجلٍ ضاربٌ عمرًا) سواء[2]، إذ رد أبو حيان على الفراء هذا التخريج بقوله: ((والصحيح أنَّ ذلك لا يجوز لأنَ الشبه المسوغ لدخول الفاء في الخبر مفقود؛ لأنَّ ضاربًا ليس موصوفًا بجملة تشبه فعل الشرط))[3].

وعلى ما يبدو أنَّ أبي حيان قد وافق من سبقه برده على الفراء وهو ذا فطنة ودراية واسعة بالعربية، وذات عقلية راجحة، وهذا يثبت ان أبي حيان الاندلسي كان قد اطلع على آراء كل من سبقه من علماء العربية، وهو دليل اخر على قدرة ورجاحة أبو حيان بعلوم العربية.

**اضافة المصدر إلى الفاعل**

مما ذكره أبو حيان عند كلامه على إضافة المصدر إلى الفاعل والمفعول، إذ قال: ((وهذا المصدر كفعله في التعدي واللزوم، وهو يكون مضافًا، ومنونًا، وبـ (بأل): المضاف لا خلاف في إعماله بين البصريين والكوفيين، وفي كلام بعض أصحابنا إشعار بالخلاف، وهذا المضاف تجوز إضافته إلى الفاعل، وترك المفعول...وإلى المفعول وعدم ظهور الفاعل))، ثمّ ذكر الخلاف في تقدير الفاعل، فمذهب البصريين ((أنّ الفاعل محذوف، ومذهب الكوفيين أنّه مضمر في المصدر، ومذهب أبي القاسم بن الأبرش: أنّه منويّ))[4].

ذهب الكوفيون إلى أنه مضمر في المصدر، وذهب أبو القاسم بن الأبرش إلى أنه منوى ولا يقال هو محذوف ولا مضمر بل منوى إلى جانب المصدر، فتلخص من هذا أن في هذه المسألة ثلاثة مذاهب مذهب البصريين الحذف، ومذهب الكوفيين الاضمار، ومذهب ابن الأبرش أنه منوى[5].

وذكر ما احتجّ به كل فريق، فحجّة الكوفيين أنّ المصدر يتحمل الضمير كما يتحمله اسم الفاعل والصفة المشبهة والظرف؛ لأنّه يعمل في الظاهر، ويعمل في المضمر، وحجّة البصريين أنّه قد يضاف إلى فاعله، فمحال أن يرفع حينئذ، فقد خرج بهذا عن الفعل وعن كلّ ما أشبهه، والصفة حين أضيفت لفاعلها تخلصت للموصوف، ورفعت ضميرها، وليس المصدر كذلك[6].

أمّا حجّة ابن الأبرش أنّه لا يجوز أن يقال: إنّ الفاعل مضمر؛ لأنّ المصدر لا يضمر فيه؛ لأنّه بمنزلة أسماء الأجناس، فإن قيل: إذا كان بمنزلة أسماء الأجناس فكيف يعمل عمل الفعل؟ فالجواب: أنّه عمل عمل الفعل لوجود لفظ الفعل فيه؛ ألا ترى أنّه إذا أضمر بطُل عمله، ولا يجوز أن يقال: محذوف؛ لأنّ الفاعل لا يحذف[7].

وقد ردَّ أبو حيان على ابن الأبرش ومن وافقه بقوله: ((وذكرت هذا لشيخنا الأستاذ أبي الحسن بن الضائع (ت: 680هـ)، فقال: (عجبتُ من ركوبِ الفرسِ)، الفاعل هنا ليس منويًا، ولا يدل عليه ذكر شيء قبله، بل هو هنا محذوف ولابد))[8].

وذهب السيرافي إلى أنّه يجوز ألاّ يقدر فاعل، بل ينتصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز في عشرين درهماً من غير أن تقدر فاعلاً، ثم اعترض على نفسه، فقال: فإن قلت: فإذا نصبت يتيماً

(1) التذييل والتكميل 97/ 4
(2) ينظر: التذييل والتكميل 103/ 4
(3) المصدر نفسه
(4) ارتشاف الضرب 2258/ 5، وينظر: همع الهوامع 62/ 3.
(5) البرود الضافية والعقود الصافية 245/ 1،
(6) ينظر: التذييل والتكميل 72/ 11.
(7) ينظر: التذييل والتكميل 73/ 11.
(8) التذييل والتكميل 73/ 11.

في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: 14، 15]، ولم تقدر فاعلاً في إطعام فقد جعلته تمييزاً، فالجواب: أنّا - وإن نصبناه من غير أن نقدر فاعلاً فإنما ينتصب تشبيهاً بالمفعول الذي ينصبه الفعل، ولا يلزم من ناصبه أن يكون مثل الفعل في جميع أحكامه، فتقول: (عجبت من إطعام زيد عمراً)، فتنصب عمراً بإطعام، وتقيم زيداً مقام التنوين، وهو مجرور، ولا تقدر فاعلاً غير زيد، فقد بطل في المصدر لفظ الفاعل الذي هو مرفوع في الفعل لا محالة، ولم يكن المصدر بمنزلة الفعل في هذه الحال، فكذلك ما ذكرنا[1].

وقد ردّ أبو حيان مذهب السيرافي بقوله: ((إمّا أن يكون الفاعل مراداً أو غير مراد، فإن قال إنّه غير مراد فهذا باطل بالضرورة؛ لأنّه لابدّ للإطعام من مطعم من جهة المعنى، وإن قال إنّه مراد فقد أقرّ بأنّ المصدر يقتضيه كما يقتضيه الفعل، وأنّه مخالف لعشرين درهماً، فيلزمه أن يكون مقدراً فيه، وإن لم يصحّ إضماره فيه ولا إبراز لفظ المضمر))[2].

والذي يبدو لي أنَّ مذهب أبي حيان في تفصيل المسألة هو الراجح إذ لم أجد مذهب ابن الأبرش السابق في كتب النحويين ولا رأي السيرافي، إلا إشارة من السيوطي لمذهبه منقولة من أبي حيان.

والظاهر أنّ نحو هذا الخلاف يضيف شيئًا للدرس النحويّ، بخلاف غيره مما عُدّ خلافًا لا فائدة منه، فالفائدة في هذا الخلاف تكمن في نحو: (ضربتُ وضربني زيدٌ أو زيدًا)، فعلى اختيار البصريين ((ضربت وضربني زيدٌ...والكوفيون يقولون على أصل اختيارهم: (ضربتُ وضربني زيدًا)، فيؤخرون مفعول الأول؛ لأنّ الفعلين قد صارا كالفعل الواحد، فإن قدم في المسألة (ضربني) فإن البصريين يقولون: ضربني وضربت زيدًا، فيضمرون الأول على شريطة التفسير، وأمّا الكوفيون، فإن الفراء لا يجيز هذه المسألة؛ لأنّ فيها إضمارًا قبل الذكر، والكسائي يجيزها إلا أنّه يرى أنّ الفاعل يحذف حذفًا))[3].

على أنّ إعمال أيّ من الفعلين جائز عند الفريقين، ولكن الاختيار بمثابة الأفصح، والأفصح مفضّل على الفصيح، ومن هنا جاءت فائدة الخلاف.

**نصب الاسم المتقدم على فعله**

ذكر المصنف قوله: ((والنصب حتم إن تلا السابق - ما يختص بالفعل: كإن وحيثما))[4]، والمراد عنه في النصب هو أنه يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط نحو: (إن وحيثما)، فتقول إن زيدًا أكرمته أكرمك و (حيثما زيدًا تلقه فأكرمه)، فيجب نصب زيدًا في المثالين وفيما أشبههما ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ إذ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء كقول الشاعر[5]:

**لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ**
**فَإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذلِكَ فَاجْزَعِي**

إذ وقع الاسم بعد (إن) مرفوعًا وهي أداة الشرط، والأكثر في العربية أن يأتي الاسم بعد

(1) ينظر: شرح الكتاب 46/ 2.
(2) التذييل والتكميل 74/ 11.
(3) ثمار الصناعة 97. وينظر: اللباب 153/ 1، وشرح الكافية الشافية 644/ 2.
(4) شرح ابن عقيل 231/ 2
(5) البيت للنمر بن تولب يعاتب زوجته على لومها له في الكرم، وهو من شواهد سيبويه 1/ 134. والمقتضب 2/ 76. والكامل 3/ 1229. والحجة 1/ 44. وإيضاح الشعر/ 90/. والمقتصد 1/ 313. والمفصل/ 69/. وشرحه 2/ 38.

أدوات الشرط الجازمة الفعل و (لو) بمعنى (إن) الشرطية، وأدوات التحضيض والتي يجب حملها على إضمار الفعل نحو قولنا: (إذا زيدًا تلقاه فأكرمه) و ( إن زيدًا رأيته فأكرمه) و (أكرم زيدًا ولو عمرًا أهانه)[1]، وقال سيبويه: ((ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس: إذا، وحيث، تقول: (إذا عبد الله تلقاه فأكرمه) و (حيث زيداً تجده فأكرمه)، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة. ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل))[2]، وذكر ابن يعيش قول سيبويه بقوله: ((ومن ذلك «إِذَا» الزمانيةُ و «حيْثُ» إذا وقع بعدهما اسمٌ، وبعده فعلٌ واقعٌ على ضميره، فيختار فيه النصب، وذلك نحو قولك: «إذا زيدًا تلقاه فأكرمه»، و«حيث زيدًا تجده فأعْطِه» لأنّ فيهما معنى المجازاة. والمجازاةُ إنّما تكون بالفعل، فلمّا كان الموضعُ موضعَ فعل، اختير نصبُ الاسم بعدهما بإضمارِ فعل يفسّره الظاهرُ))[3].

## المبحث الثاني

## ردود أبو حيان في الحروف

### كأن مركبة

إذ ذهب الخليل وسيبويه والاخفش وجمهور البصريين على انها مركبة من (كاف) التشبيه ومن (إنَّ)[4]، فأصل (كأنَّ زيدًا اسدٌ) هو (إنَّ زيدًا كأسدٍ)، والكاف للتشبيه وإنَّ مؤكدة له، وقد ذكر الاشموني بقوله: ((وكأن» التشبيه، وهي مركبة على الصحيح، وقيل: بإجماع، من كاف التشبيه و «أن»، فأصل (كأن زيدًا أسدٌ)، (إن زيدًا كأسدٍ)، فقدم حرف التشبيه اهتماما به، ففتحت همزة «أن» لدخول الجار))[5]، وذكر ابن مالك: ((وكأن للتشبيه المؤكد نحو: (كأن زيدًا أسدٌ)، والاصل عنده (إنَّ زيدًا كالأسدِ)، فقدمت الكاف، وفتحت الهمزة، وصار الحرفان حرفا واحدا مدلولًا به على التشبيه والتوكيد. وزعم بعضهم أنَّ (كأن) قد تكون للتحقيق دون تشبيه))[6]، واستشهد على ذلك بقول الشاعر[7]:

**وأصبحَ بطنُ مكة مُقْشَعِرًّا**
**كأنّ الأرض ليس بها هشامُ**

وذكر ابن يعيش إن الكاف في (كأنّ زيدًا أسدٌ)، للامتزاج والصيرورة كالشيء الواحد، إلّا أن الكاف لا تتعلّق بفعل ولا معنى فعل، لأنّها أُزيلت عن الموضع الذي كان يمكن أن تتعلّق فيه بمحذوف، وقُدّمت إلى أوّل الجملة، فزال ما كان لها من التعلّق بخبرِ (إنَّ) المحذوفِ، وليست الكاف هنا زائدة[8]، وقد جاء في تمهيد القواعد ((ان اصل (كأنَّ) منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به بخلاف «أن» فليس أصلها منسوخا بدلالة جواز العطف بعدها على

(1) ينظر: شرح ابن عقيل 231/ 2، و التذييل والتكميل 6/ 207 – 209
(2) ينظر: الكتاب 107/ 1 – 136
(3) ينظر: شرح المفصل 410/ 1
(4) ينظر: 287/ 1 و 67/ 2، والأصول في النحو 230/ 1
(5) شرح الاشموني على الالفية 297/ 1،
(6) شرح التسهيل 6/ 2.
(7) البيت من الوافر وهو للحارث بن خالد بن العاص وهو في التذييل (2/ 613)، وشرح التسهيل للمرادي (1/ 418)، وشرح التسهيل للمصنف (2/ 6)، والاشتقاق (1/ 101)، وتعليق الفرائد (1068)، والكامل (313)، والأغاني (15/ 18)، والمغني (1/ 192)، وشرح شواهده (2/ 515)، والتصريح (1/ 212)، وحاشية يس (2/ 132)، والهمع (1/ 132)، والدرر (1/ 111)، والشواهد في النحو العربي (304)، واللسان (قثم).
(8) ينظر: شرح المفصل 564/ 4،

معنى الابتداء كما يعطف عليه بعد المكسورة فاعتبرت فرعية «أن» لذلك دون «كأنّ» (2)، وقد قرنت كل واحد من هذه الأحرف بمعناه، فمعنى «إنّ» التوكيد، ولذلك أجيب بها القسم نحو: والله إنك لفطن، ومعنى «لكنّ» الاستدراك ولذلك لا تكون إلا بعد كلام نحو: فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلكِنَّ اللهَّ قَتَلَهُمْ (3)، و «كأن» للتشبيه المؤكد))[1].

وذكر ابن هشام انها تأتي على اربعة معانٍ هما: (الاول: التشبيه وهو الغالب والمتفق عليه عند الجمهور، وَزعم جمَاعَة مِنْهُم ابْن السَّيِّد البطليوسي أَنه لَا يكون إِلَّا إِذا كَانَ خَبَرهَا اسْما جَامِدا نَحْو كَأَن زيدا أَسد بِخِلَاف كَأَن زيدا قَائِم أَو فِي الدَّار أَو عنْدك أَو يقوم فَإِنَّهَا فِي ذَلِك كُله للظن، الثاني: الشك والظن، الثالث: التحقيق وهو ما ذكره الكوفيون والزجاجي، الرابع: التقريب وهو ما ذكره الكوفيون وحملوا عَلَيْهِ كَأَنَّك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آتٍ وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل[2]).

وذكر ابن هشام إن (كأنَّ) تأتي للتشبيه اذا كان خبرها جامدًا نحو قولنا: (كأنَّ زيدًا اسدٌ)، وإن كان خبرها مشتقًا فهي للظن كقولنا: (كأن زيدًا كاتبٌ)[3].

وذكر الوقاد في قولنا (كأن زيدًا اسدٌ) انها للتشبيه المؤكد بـ(إنَّ)، كما ذكر الدكتور فاضل السامرائي إن (الكاف) في قولنا: (كأن زيدًا اسدٌ) للتشبيه[4].

وردَّ أبو حيان الاندلسي على أبي بكر الانباري والكوفيين عندما ذكر أبو بكر الانباري قولهم: (كأَنَّك بالشتاءِ مُقْبِلٌ) أي: أظُنُّ الشتاء مقبل، وما لا ذهب إليه الكوفيون إلى أنَّ (كأنَّ) تكون للتقريب وذلك نحو: (كأَنَّك بالشتاء مقبلٌ) و (كأَنَّك بالفرحِ آتٍ)، وفي قول الشاعر[5]:

**فكأنني بكما إذًا قد صرتما**

**لا في فرائضه ولا أشناقه**

ورد أبو حيان على أبو بكر الانباري والكوفيين بقوله: (والصحيح أنَّ (كأنَّ) للتشبيه في هذا كله: فأما قولهم: (كأَنَّك بالشتاءِ مقبلٌ) فخرجه الفارسي على أنَّ الكاف للخطاب[6]، وخرجه غيره على حذف مضاف، والتقدير: (كأنَّ زمانك بالشتاء مقبل)، وفي شرح الصفار البطليوسي ما نصه: (وتوجيه ان المعنى: كأنَّ الشتاء مُقبلٌ، وجعل المنتظر قريبًا، فشبه بالشتاء، وجعل القريب الوجود بمنزلة الموجود كقوله تعالى: ﴿أَتَى أَمرُ اللهِ فَلَا تَستَعجِلُوهُ﴾ [النحل :1].

والذي يبدو لي أنَّ مذهب أبي حيان في تفصيل المسألة ورده للسيرافي والانباري والكوفيين هو الراجح إذ لم أجد مذهب النحويون وأولهم سيبويه واهل البصرة من ذكر رأي السيرافي والانباري والكوفيون في كتب النحويين، إلا إشارة من السيرافي ومن وافقه بهذا الرأي وهم على قلة.

**نصب النكرات بعد (لا)**

ذهب الكسائي إلى أنَّ السبب في نصب النكرات بعد (لا) أنَّ النكرات يُبتدأ بأخبارها قبلها لئلا تُوهِمَك أخبارها أنَّنها صلات لها[7]،ولا يجوز: لا رجل في الدار- بالفتح[8]، فلما تقدم الاسم في باب

(1) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 3/ 1292، والتذييل والتميا 6/ 5

(2) ينظر: مغني اللبيب 1/ 253.

(3) ينظر: قطر الندى 1/ 148، وفتح رب البرية في شرح نظم الاجرومية 1/ 382

(4) ينظر: معاني النحو 1/ 312.

(5) لم اقف على قائله.

(6) ينظر: المفصل 1/ 47.

(7) التذييل والتكميل 1/ 381.

(8) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد 4/ 95.

(لا) التي للتبرئة، وتأخر الخبر، أرادوا أن يفصلوا بين ما ابتدئ بخبره وبين ما لا يكون خبره إلا بعده، فغيره من الرفع الى النصب، ونصبوه بغير تنوين لأنه ليس نصب صحيح، انما هو مغيِّر، وذهب الفراء إلى أن السبب في نصب النكرة بعدها أنَّها خرجت عن بابها، وذلك أنَّ بابها أن تكون بمعنى (غير) في الخبر، وتقديرها أن تكون هي وما بعدها كالتابعة لضمير قبلها، ويكون بعدها مضمر يحمل عليه الاسم، وذلك عند قولك: (زيدٌ لا عالمٌ ولا جاهلٌ)، أي: زيدٌ رجلٌ غيرُ عالم وغيرُ جاهل، أو زيد لا عالم ولا جاهل. قال: فلما جاءت في معنى (ليس) أخرجوها من معنى (غير) بالنصب لئلا يتوهم السامع أنَّها محمولة على شيء قبلها، فجعلوا هذا علمًا لما أرادوا من خروجهم من معنى إلى معنى.

إذ يجوز أن يقال (لا رجل في الدار بل رجلان) و (ما جاءني رجل بل رجلان) ولا يجوز: (لا رجل في الدار - بالفتح - بل رجلان) و (ما جاءني من رجل بل رجلان) للزوم التناقض، فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق، ضمنوا النكرة معنى (من) فبنوها[1]، وذكر سيبويه ((فـ (لا) لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل لقوله (هل من عبد أو جارية) فصار الجواب نكرة كما إنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة))[2]، وقال السيرافي: ((لما كان (لا رجل في الدار) نفيا عامًا، كانت المسألة عنه مسألة عامة ولا يتحقق لها العموم إلا بإدخال (مِنْ) وذلك أنه لو قال في مسألة: (هل رجل في الدار) جاز أن يكون سائلا عن رجل واحد كما تقول: هل عبد الله في الدار؟ فالذي يوجب عموم المسألة دخول (من) لأنها لا تدخل إلا على واحد منكور في معنى الجنس))[3]، وجاء في (المغني): (((إذا قيل (لا رجل في الدار) بالفتح تعين كونها نافية ويقال في توكيده (بل امرأة) وأن قيل بالرفع، تعين كونها عاملة عمل ليس وامتنع أن تكون مهملة وإلا تكررت، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأول (بل امرأة) وعلى الثاني (بل رجلان أو رجال)[4].

وذكر الدماميني لا يجوز أن نقول (لا رجل في الدار) بالفتح بل (رجلان)، ولا (ما جاءني من رجل بل رجلان)، لما أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى (من)[5].

فقد رد أبو حيان الأندلسي على ما ذكره الكسائي بقوله: ((وما ذهب إليه الكسائي والفراء باطل بدليل أنَّ (لا) إذا وقعت بعدها النكرة، ولم يُرِدْ بها العموم، لم تنصبها (لا)، بل تكون مرفوعة على الابتداء، ويلزم تكرارها إذ ذاك فتقول: (لا رجلٌ في الدارِ بل رجلان)، و (لا مرأةٌ بل امرأتان)، مع أنَّ النكرة مقدمة على خبرها، و (لا) أيضًا غير محمولة على شيء قبلها، ولو كان سبب النضب ما ذكره للزم نصبُ النكرة في ذلك، فلما لم تنصب العرب النكرة بعدها إذا لم تكن عامة دلَّ على أنَّ سبب النصب هو ما ذكره البصريون من أنَّها نصبت لشبهها بـ (إنَّ)))[6].

(1) الرضي على الكافية 1/ 279، وانظر ابن يعيش 1/ 150، والأشموني 2/ 5 - 6، المقتضب 4/ 357، أسرار العربية 246، التصريح 1/ 238 - 240 حاشية الخضري 1/ 42، ومعاني النحو 1/ 364

(2) الكتاب 1/ 345

(3) شرح السيرافي لكتاب سيبويه 1/ 345.

(4) ينظر: مغني اللبيت 1/ 240، والاشموني 3/ 2

(5) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد 4/ 95، شرح الرضي على الكافية 2/ 156

(6) التذييل والتكميل 5/ 251.

## النتائج

- يعتمد أبو حيان الأندلسي على منهج تحليلي في آرائه، مما يساعد على فهم أعمق للرأي النحوي.
- نجد أنَّ أبي حيان الأندلسي يشير إلى آراء العلماء ولكنه يذهب إلى ما يراه هو من رأي وهذا دليل على قدرته العلمية في تخريج الاحكام النحوية.
- كثيرًا ما كان أبو حيان ميالًا إلى آراء البصريين في ترجيح رأي نحوي على أخر.
- كانت الأصول النقلية والعقلية حاضرة في إنتاج الأحكام النحوية عند أبي حيان الأندلسي وله عناية خاصة بها.
- اعتاد أبو حيان على ذكر تفاصيل الأمور اللغوية، والآراء المتشعبة فيها، والتطرق إلى كلِّ خلاف نحوي، وإلى كلِّ من كان له بصمة في أي مسألة نحوية، ونقل آراء علماء الأندلس الذين غفل عنهم جلّ المتأخرين؛ ربما لانشغالهم في إعادة الخلافات النحوية المشهورة، والاكتفاء بنقل آراء أشهر المتخاصمين في مسائلهم التي تطرقوا إليها، وترك ما دون ذلك.
- تكفل أبو حيان بنقل آراء النحويين من البصريين والكوفيين والأندلسيين وغيرهم، بيد أننا نجد أحيانًا من يشاطره النقل في المسائل التي يكون فيها الخلاف مشهورًا.
- كانت العلة النحوية حاضرة عند أبي حيان الأندلسي في غالب آرائه.